



مشروع البروتوكول الإضافي الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام بإفريقيا

صك إفريقي لحماية حقوق الإنسان يحترم إرادة الدول

دعم حماية الحق في الحياة بإفريقيا

في إطار اتمام و دعم مقتضيات الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، سمح الفصل 66 من الميثاق باعتماد بروتوكولات او اتفاقيات خاصة. و على هذا الأساس، اقترحت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب-الهيكل المسؤول عن تنمية و حماية حقوق الإنسان بإفريقيا- الإتحاد الإفريقي إلى اعتماد بروتوكول خاص بإلغاء عقوبة الإعدام الذي يشير "الحق في الحياة هو أساس كل الحقوق الأخرى" و أن "إلغاء عقوبة الإعدام أمر ضروري للحماية الفعالة" لهذا الحق.

و أوصت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب في خلاصة دراستها حول مسألة عقوبة الإعدام في إفريقيا سنة 2011 الإتحاد الإفريقي و الدول الأعضاء باعتماد بروتوكول للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب حول إلغاء عقوبة الإعدام بإفريقيا، لإتمام النقاىص الموجودة بالميثاق [...] مع التأكيد على عدالة تصالحية و لا عقابية.

" أنا أعارض عقوبة الإعدام في كل الظروف.
لا يمكن إنكار الحق في الحياة "

Navi PILLAY

نايفي بيلاي، مفوض سامي سابق لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة (2008 – 2014)

و قد تم تقديم مشروع البروتوكول خلال المؤتمر الأول حول عقوبة الإعدام بإفريقيا الذي نظّمته اللجنة الإفريقية ودولة بنين بكوتونو في شهر جويلية (يوليو) 2014، و قد ساندته عدد هام من ممثلي الدول الأعضاء بالإتحاد الإفريقي و برلمانيون و مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و منظمات المجتمع المدني. و اعتمدت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب رسميا مشروع البروتوكول خلال الدورة العادية 56 في أبريل 2015 وحولته للإتحاد الإفريقي للمصادقة عليه.

لماذا بروتوكول إفريقي بإلغاء عقوبة الإعدام ؟

- من وجهة النظر السياسية، هو يُظهر إرادة الحكومات الإفريقية في التعامل مع مسألة عقوبة الإعدام بصورة علنية و يُبين أهمية المسألة على مستوى القارة. و هو يُؤكّد من جديد على أن احترام الحق في الحياة يفرض بالضرورة إلغاء عقوبة الإعدام.
- من وجهة النظر القانونية، فهو لا يلزم سوى الدول التي تصادق عليه كما أنه يستكمل و يعزّز الأحكام المتعلقة بالحق في الحياة (المادة 4) من الميثاق الإفريقي. كما يوضّح الوسائل القانونية التي تمكّن من إلغاء عقوبة الإعدام ومنع أن يتم اعتمادها مجدداً في الدول الأطراف.
- على مستوى التعبئة، يتعلق الأمر بصك يمكن أن تستند عليه الحكومات، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الزعماء الدينيين، التقليديون و العرفيون، المحامون، القضاة، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام و المواطنون في دفاعها من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

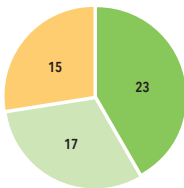
ماذا ينص البروتوكول الإضافي المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في إفريقيا ؟

- تذكّر الديباجة بالتزامات كل من الإتحاد الإفريقي و أعضائه لصالح إلغاء عقوبة الإعدام و يُبرز الأهمية التي يكتسبها من أجل حماية حقوق الإنسان و ترقيتها.
- تنص المادة الأولى أن الدول الأطراف تلتزم بحماية الحق في الحياة و بإلغاء عقوبة الإعدام في مجال ممارسة سيادتها.
 - تلزم المادة 3 الدول التي صادقت عليه باعتماد وقف تنفيذ أحكام الإعدام ما دام لم يتم الإنتهاء بعد من العملية التشريعية التي تستهدف إلغاء عقوبة الإعدام.
 - تخص المادة 4 التزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بالتقارير المُقدمة أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب .
 - تنص المادة 6 على بدأ نفاذ البروتوكول بعد مصادقة خمس عشرة 15 دولة طرف في الإتحاد الإفريقي أو انضمامها .
 - تعالج المادتان 2 و 5 مسائل إجرائية.

" إن ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام هي بالنسبة لي دوما
اعتقاد راسخ، مطلق، و لم يساور ضميري فيها كرجل، و
أقول كرجل دين، أيّ شك "

تتجه القارة الإفريقية نحو إلغاء عقوبة الإعدام الأمر الذي يجعلها القارة القادمة التي تلغي العقوبة.

الدول التي ألغيت العقوبة



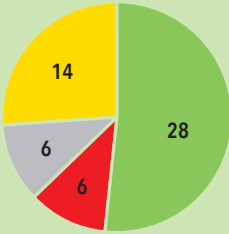
الدول التي أبقت العقوبة

الدول الموقعة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و بهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام

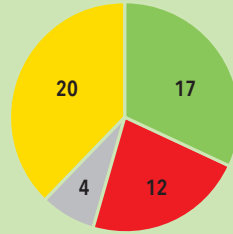
توجه قاري نحو الإلغاء

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما بين 2007 و 2020 8 قرارات تدعو إلى تعليق عالمي للإعدامات. وصوت العديد من الدول الإفريقية على هذه القرارات و ارتفع العدد من 17 إلى 28 دولة طرف في ظرف 13 عاما أي ما يفوق نصف عدد الدول الإفريقية العضوة في المنتظم الأممي صوتت لفائدة الوقف العالمي في حين تراجع عدد الدول المناهضة له من 12 إلى 6 دول.

تصويت الدول الإفريقية عند اعتماد اللائحة
75-183 (2020)



تصويت الدول الإفريقية عند اعتماد اللائحة
62-149 (2007)



امتناع عن التصويت ضد تأييد غياب

" إن الشخص الذي اتهمته الدولة بقتله كان على قيد الحياة و بصحة جيدة. كنت تربيئا و خشيت أن أموت. إن العيش مع العلم أنك ستواجه الموت اليوم أو غدا أمر صعب. هذا ما عشته طيلة ثماني عشر 18 سنة و نصف ".

إدوارد مياقي، محكوم عليه بالإعدام سابقا في أوغندا، أمضى 18 سنة في أروقة الموت، و كان ضحية خطأ قضائي.

من أجل معلومات إضافية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لفريق العمل حول عقوبة الإعدام و عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام دون محاكمة أو الإعدام القسري في إفريقيا التابع للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب :

<http://www.achpr.org/ar/mechanisms/death-penalty/>